

## إستراتيجية الأمن الغذائي في المملكة العربية السعودية *Food-Security Strategy in the Kingdom of Saudi Arabia*

بشكر الإلهام<sup>1</sup>، بوالقدرة نزيهة<sup>2</sup>

<sup>1</sup> جامعة باجي مختار – عنابة- (الجزائر)، ilhem.bechker@univ-annaba.dz

<sup>2</sup> جامعة باجي مختار – عنابة- (الجزائر)، naziha.boulkedra@univ-annaba.dz

### الملخص:

يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على تجربة المملكة العربية السعودية في سعيها لتحقيق الأمن الغذائي، مع الوقوف على مختلف التحديات التي واجهتها والإستراتيجيات التي وضعتها تحقيقا لهدفها. توصل البحث لجملة من الإستنتاجات أهمها أن تطبيق إستراتيجية الأمن الغذائي في السعودية (2017-2030) له آثار مباشرة عليه (أي على الأمن الغذائي)، و آثار غير مباشرة على الممارسات السياسية والإجتماعية والإقتصادية. أما بخصوص التوصيات فكان أهمها أنه إذا أرادت السعودية تحقيق أمنها الغذائي بعيدا عن ضغوطات الأسواق الخارجية عليها الإستثمار الزراعي خاصة في الدول العربية دفعا لتحقيق شراكات مستقبلية مع تلك البلدان. الكلمات المفتاحية: الأمن الغذائي، إستراتيجية الأمن الغذائي في السعودية (2017-2030)، المملكة العربية السعودية. تصنيف JEL: Q19, Q38, Q15

### Abstract

This research aimed at highlighting the experience of the Kingdom of Saudi Arabia in its endeavor to achieve food-security, besides to identifying the various challenges it faced and the strategies that it set to achieve its goal .

The research reached a number of conclusions, the most important of which is that the application of FSS in Saudi Arabia (2017-2030) has direct and indirect effects on political, social and economic practices. As for the recommendations, it should be noted that if Saudi Arabia wants to achieve its food security away from the pressures of foreign markets, it must invest in foreign agriculture, especially in the Arab countries to achieve future partnerships with them.

**Keywords:** Food Security, Food Security Strategy in Saudi Arabia (2017-2030), Saudi Arabia.

**Jel Classification Codes:** Q19, Q38, Q15

## 1. مقدمة:

شهدت الدول النامية منذ إستقلالها مساع كثيرة لتحقيق أمنها الغذائي خاصة و أنها تعرضت لتقلبات الأسعار بالسوق الدولية، سواء في أزمة الغذاء العالمي عامي 2006 و 2007، أو في أزمة التغيرات المناخية عام 2010، أو في ظل أزمة كوفيد-19، التي إستمرت خلال سنتي 2020 و 2021 حيث إرتفعت أسعار الغذاء على نحو ملحوظ، حوالي 35% سنة 2021. كما أثرت أزمة الإمدادات الغذائية بظلالها السلبية على الدول النامية بما فيها الدول العربية.

من بين الدول العربية التي سعت لتحقيق أمنها الغذائي نجد المملكة العربية السعودية والتي رغم أنها تعاني العديد من التحديات الداخلية (ندرة المياه، قلة الأراضي الصالحة للزراعة، الهدر الغذائي... إلخ) أو الخارجية (كإرتباطها بالأسواق الدولية للحصول على الغذاء) فهي قد ركزت ضمن رؤية المملكة الطموحة 2030، جهودها على التنمية المستدامة لبناء قطاع زراعي مستدام، وتعزيز القطاعات الداعمة للنظم الغذائية، وتطوير النظم وتحسين الإنتاجية الزراعية، وعملت على تعزيز قدرات البحث والابتكار لضمان التقدم المستدام للأمن الغذائي.

كما اتخذت المملكة العربية خطوات مهمة لتعزيز الأمن الغذائي، ووضعت استراتيجيات تهدف لتعزيز النمو الغذائي ومواجهة تحديات التغير المناخي وندرة الموارد المائية، حيث أسهمت تلك الجهود في تحسين مؤشرات الأمن الغذائي بالمملكة كما حققت خلال السنوات الماضية نتائج يستحق الوقوف عندها.

وعليه مما سبق عرضه يمكن طرح الإشكالية التالية:

كيف واجهت الحكومة السعودية مشكلة الأمن الغذائي فيها؟

من هذه الإشكالية تنبثق التساؤلات الفرعية التالية:

- ✓ ما هي مختلف تحديات الأمن الغذائي التي تواجه المملكة العربية السعودية ؟
- ✓ ما هي مختلف البرامج التي تضمنتها إستراتيجية الأمن الغذائي في المملكة العربية السعودية ؟
- ✓ ما هي الأثار التي تحققت نتيجة التقدم في تطبيق إستراتيجية الأمن الغذائي ؟
- فرضيات البحث: تتمثل في:
- ✓ تقتصر التحديات التي تواجه الأمن الغذائي في السعودية على التحديات الخارجية بشكل رئيسي.
- ✓ تركزت مختلف البرامج و الإستراتيجيات على تطوير القطاع الزراعي في المملكة.

✓ مست نتائج البرامج والإستراتيجيات المطبقة في المملكة العربية السعودية الأمن الغذائي فقط.

#### أهمية البحث:

تبرز أهمية البحث في إبراز مختلف جهود المملكة العربية السعودية في تحقيق الأمن الغذائي من خلال مختلف البرامج و الإستراتيجيات المطبقة في ظل التحديات الداخلية و الخارجية التي تواجهها. مع إبراز مساعيها للإستثمار في الخارج قصد تحقيق الأمن الغذائي فيها. يسعى هذا البحث أيضا إلى إبراز مختلف آثار الإستراتيجية على الأمن الغذائي وعلى المستويات السياسية والإجتماعية والإقتصادية.

أهداف البحث: تتمثل فيما يلي:

✓ يهدف هذا البحث إلى عرض تجربة المملكة العربية السعودية في تحقيق الأمن

الغذائي من خلال عرض مختلف البرامج و الإستراتيجيات التي طبقتها؛

✓ تسليط الضوء على مختلف التحديات التي واجهت ولا زالت تواجه المملكة

العربية السعودية في تحقيق أمنها الغذائي ومختلف الحلول التي طبقتها لمواجهة

تلك التحديات؛

✓ تقديم مختلف الآثار المباشرة لإستراتيجية الأمن الغذائي عليه وغير المباشرة

على المستويات السياسية و الإجتماعية و الإقتصادية.

#### المنهج المتبع:

سعيًا للإجابة عن الإشكالية المطروحة و الأسئلة الفرعية لها، تم الإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في عرض تجربة المملكة العربية السعودية في سعيها لتحقيق أمنها الغذائي من خلال عرض لمختلف البرامج و الإستراتيجيات المطبقة. مع عرض بعض النتائج المترتبة عن تطبيق تلك الإستراتيجية.

#### 2. الإطار المفاهيمي للأمن الغذائي

من خلال هذا المحور سيتم تسليط الضوء على الإطار المفاهيمي للأمن الغذائي من حيث التعريف، أنواعه و أبعاده الرئيسية.

#### 1.2 تعريف الأمن الغذائي:

تعددت التعاريف المقترحة لمصطلح الأمن الغذائي وفيما يلي عرض لبعض منها:

✓ التعريف التقليدي للأمن الغذائي: " هو تحقيق الإكتفاء الذاتي بإعتماد الدولة على

مواردها و إمكاناتها في إنتاج إحتياجاتها الغذائية محليا"

✓ تعريف منظمة الأغذية و الزراعة الدولية(الفاو): "توفير الغذاء لجميع أفراد المجتمع بالكمية و النوعية اللازمتين للوفاء بإحتياجاتهم بصورة مستمرة من أجل حياة صحية ونشطة":

يلاحظ أن تعريف الفاو هو أكثر إنسجاما مع التحولات الإقتصادية الحاضرة، وما رافقها من تحرير للتجارة الدولية في السلع الغذائية (الأمن الغذائي في الدول العربية، صفحة 171).

✓ يعبر الأمن الغذائي عن "قدرة الدولة على توفير المستوى الغذائي الضروري عن طريق الإنتاج المحلي و الإستيراد من الخارج؛

✓ "هو الحالة التي تستطيع فيها جميع الأسر أن تحصل ماديا وإقتصاديا على ما يكفيها من طعام، وألا يكون هناك ما يهددها بفقدان قدرتها على الحصول على هذا الطعام" (واعر و دوفي، 2021، صفحة 67).

✓ يتحقق الأمن الغذائي عندما تتوافر للجميع وفي كل الأوقات الإمكانيات المادية، الإجتماعية والإقتصادية للوصول إلى الأغذية المأمونة و المغذية بكميات كافية لتلبية إحتياجاتهم وتفضيلاتهم الغذائية لينعموا بحياة نشيطة وصحية.

بالإرتكاز على هذه النظرة، يمكن تحديد أربعة أبعاد للأمن الغذائي وهي على التوالي: إمكانية الوصول إقتصاديا وماديا إلى الأغذية، إنسجام الأغذية و إستقرارها مع مرور الزمن.

تعريف وحدة المعلومات الإقتصادية التي تصدر المؤشر العام للأمن الغذائي: تتبنى تعريف الأمن الغذائي على أنه " قدرة الناس في كافة الأوقات على الحصول المادي والإجتماعي و الإقتصادي إلى أغذية كافية تلي إحتياجاتهم الغذائية من أجل حياة صحية" (مكيد و بن عياد، 2018).

## 2.2 أنواع الأمن الغذائي: يمكن التمييز ما بين مستويين للأمن الغذائي وهما:

### أ. الأمن الغذائي المطلق:

يقصد به إنتاج الغذاء داخل الدولة الواحدة بما يعادل أو يفوق الطلب المحلي، وهذا المستوى من الأمن الغذائي مرادف لمصطلح الإكتفاء الذاتي الكامل ويعرف أيضا بالأمن الغذائي الذاتي، غير أنه من الصعب جدا تحقيق هذه الوضعية، كما أنها لا تمكن الدولة من الإستفادة من التجارة الدولية و إستغلال المزايا النسبية التي تتمتع بها؛

ب. الأمن الغذائي النسبي: يقصد به قدرة دولة ما أو مجموعة من الدول على توفير السلع و المواد الغذائية كليا أو جزئيا، فهو القدرة على توفير إحتياجات المجتمع من السلع الغذائية الأساسية كليا أو جزئيا وضمان الحد الأدنى من تلك الإحتياجات بانتظام (واعر و دوفي، 2021، صفحة 68).

**3.2 أبعاد الأمن الغذائي:** من أجل الحصول على صورة شاملة أكثر دقة عن حالة الأمن الغذائي في بلد معين من الضروري تحليل الأبعاد الأربعة للأمن الغذائي تحليلا شاملا، حيث يمكن التعريف بكل هذه الأبعاد من خلال ما يلي:

أ. توافر الأغذية: التوافر يعتبر بعدا مهما من أبعاد الأمن الغذائي، فتوريد ما يكفي من الغذاء للسكان أمر ضروري، ولكن غير كاف، كما أنه شرط لضمان ملاءمة وصول الغذاء للأفراد، بمعنى غذاء كاف وبنوعية مناسبة، حيث لا يشمل بعد التوافر كمية الأغذية وحسب بل أيضا جودتها وتنوعها، وتشمل مؤشرات تقييم التوافر مدى كفاية إمدادات الطاقة الغذائية، نسبة الأسعار الحرارية المستمدة من الحبوب، الجذور و الدرناات، متوسط إمدادات البروتينات، متوسط الإمداد بالبروتينات من مصدر حيواني ومتوسط قيمة الإنتاج الغذائي؛

ب. الحصول على الغذاء: وصول الموارد الغذائية بشكل ملائم ومستمر نحو الأفراد لأجل أن يكتسبوا أغذية مناسبة وفق نظام غذائي مغذ، أي إمكانية الحصول على الغذاء الكافي للأفراد و الأسر، ويتم تحديد فرص الحصول على الغذاء في المقام الأول من خلال الدخل، أسعار الغذاء وقدرة الأسر و الأفراد على تلقي الدعم الإجتماعي، بالإضافة إلى أن الحصول على الغذاء أيضا تتأثر إلى حد كبير بالمتغيرات الإجتماعية، إذ يشمل أيضا إمكانية الوصول إلى الأغذية فعليا بالنظر إلى مدى توفر البنية التحتية للنقل مثل وجود السكك الحديدية و الطرق، و إمكانيات الحصول عليها من ناحية إقتصادية ممثلة بمؤشر أسعار الأغذية المحلية، ومعدل إنتشار نقص التغذية؛

ج. الإستقرار: إمكانية الحصول على الغذاء الكافي في كافة الأوقات دون أن يكون أمام مخاطر فقدان هذه الإمكانية بسبب صدمة معينة مثل أزمة إقتصادية أو بيئية أو دورة موسمية، أي لكي يصل السكان أو الأسر أو الأفراد إلى مرحلة الأمن الغذائي فإنه يجب أن يكون لهم القدرة على الوصول إلى الغذاء الملائم في كل الأوقات، ولا يجب أن يكون هناك خطر فقدان الوصول إلى الغذاء نتيجة لأحد الصدمات (الأزمات الاقتصادية أو المناخية)

أو الأحداث الدورية (كإنعدام الأمن الغذائي الموسمي)، وبذلك فإن مفهوم الإستقرار يشير إلى كل من بعد الإتاحة وبعد الوصول إلى الغذاء؛

د. الإنتفاع: طريقة إستعمال الأفراد للغذاء يتوقف على نوعية الأغذية، طريقة الإعداد ونتائج الإنتفاع من الأغذية خاصة فيما يتعلق بالقصور التغذوي لدى الأطفال دون سن الخامسة كالهزال، هشاشة العظام ونقص الوزن (مكيد و بن عياد، 2018، صفحة 03).

### 3. الأمن الغذائي في المملكة العربية السعودية

#### 1.3 إمكانات السعودية في تحقيق الأمن الغذائي:

تستطيع السعودية، لو أرادت، تحقيق الأمن الغذائي لاقتصادها وأسواقها ومواطنيها، والتوقف عن تأمين غذائها من الخارج عبر استيراد نحو 4 ملايين طن من القمح سنويا . فهي تتوافر على كل مقومات تحقيق الأمن الغذائي، والاكتفاء الذاتي من القمح والحبوب، والاستغناء عن الكثير من واردات الأغذية، وتفادي التعرض لتقلبات سوق الحبوب العالمية والتي زادت حدها عقب اندلاع حرب أوكرانيا، وتجنب اشتعال موجة تضخم واسعة لأسعار الغذاء والطاقة، زادت حدها عقب منع القوات الروسية صادرات القمح الأوكراني في الفترة من مارس وحتى بداية جويلية الماضيين، وتوقف دول منتجة للغذاء عن تصدير القمح والسكر والذرة والزيوت حماية لأسواقها المحلية.

تمتلك المملكة سيولة نقدية قلما تتوفر لدى أي دولة في المنطقة، لديها احتياطات ضخمة من النقد الأجنبي تجاوزت قيمتها نحو 1.756 تريليون ريال، أي ما يعادل 467 مليار دولار، بنهاية شهر أوت من العام الماضي، وهذا الاحتياطي مرشح للزيادة السريعة في الفترة المقبلة مع قفزات أسعار النفط والغاز، والسعودية هي أكبر منتج للنفط في منظمة أوبك وصدرت نحو 7.6 ملايين برميل يوميا، وهو ما يعني تدفق أكثر من نصف مليار دولار على خزائنها العامة مع طلعة كل شمس.

للسعودية أكبر صندوق سيادي في المنطقة بحجم أصول 620 مليار دولار، ولديها مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية والخصبة التي يمكن الاستفادة منها في زراعة ملايين الأفدنة، ولديها مناطق صالحة للزراعة في تبوك والجوف والجنوب وجازان وعسير والطائف والقصيم والخرج والمدينة المنورة وغيرها، ولديها عمالة رخيصة سواء المحلية أو الوافدة من دول لديها خبرة كبيرة في الزراعة مثل العمالة المصرية والسودانية والأردنية والمغربية.

والسعودية لديها تجربة في محاولة الاكتفاء الذاتي من القمح، رغم أن التجربة لم يكتب لها النجاح لأسباب تتعلق بالإدارة والتكلفة المرتفعة وأحيانا الفساد، لكن مازالت الدولة تعمل على سياسة تحقيق الاكتفاء الذاتي، وتصدير القمح والتمور ومنتجات الألبان والبيض والأسماك والدواجن والفواكه والخضروات والزهور إلى الأسواق في جميع أنحاء العالم. رغم ما تحققه الدولة في مساعيها لتحقيق الأمن الغذائي تجدر الإشارة إلى أن تقديرات وزارة الزراعة الأميركية، الصادرة في 2021، تشير إلى أن السعودية تأتي في المركز الـ18 بين كبار مستوربي القمح عالميا بنحو 3.5 ملايين طن سنويا. وهذه الأرقام كررها موقع *World's Top Exports*. وقد أعلنت المؤسسة العامة للحبوب في السعودية إنها اشترت أكثر من 1.009 مليون طن من القمح في مناقصة دولية للشحن في الفترة من أبريل نيسان إلى جوان 2023 بمتوسط سعر 382.56 دولارا للطن. ويوم 24 أكتوبر 2022، اشترت المؤسسة 566 ألف طن من قمح الطحين الصلب للوصول في الفترة بين مارس و أبريل من نفس السنة (عبد السلام، 2022).

### 2.3 تحديات الأمن الغذائي في المملكة العربية السعودية:

تتعدد تحديات الأمن الغذائي في السعودية وفيما يلي عرض أهم تلك التحديات شح ومحدودية الموارد الطبيعية: عدم الإستقرار في المنطقة؛ مخاطر التلوث خلال نقل الغذاء؛ عدم وضوح نظام الحوكمة للأمن الغذائي؛ المعدلات المرتفعة للفقد والهدر الغذائي؛ عدم كفاية نظام معلومات الأسواق الزراعية؛ مخاطر التغير المناخي الذي يتسبب في الكثير من الكوارث الطبيعية مثل السيول والعواصف؛ الحاجة إلى التثقيف التغذوي؛ الإعتماد الكبير على الإمدادات الغذائية المستوردة؛ تركيز إستيراد المواد الغذائية في دول محدودة؛ تطوير إعانات المواد الغذائية؛ عدم وجود قاعدة بيانات موحدة تشمل المواد الغذائية المتوفرة وكمياتها... إلخ؛ إرتفاع التكاليف المالية للإنتاج الزراعي؛ التكلفة المرتفعة للإحتياطي و الخزن الإستراتيجي للأغذية؛ تحديات الإستثمار الزراعي في الخارج؛ العادات الغذائية غير الصحية؛ الحاجة إلى كوادرات ذات المهارات والكفاءات في الأمن الغذائي؛ عدم وجود نظام للإنذار المبكر وإدارة الطوارئ.

**3.3 الترتيب العالمي والعربي للسعودية حسب درجات الأمن الغذائي:** يلاحظ من بيانات مؤشر الأمن الغذائي العالمي لعام 2021، التابع لـ "إيكونوميست إمبراكت"، أن قطر تصدرت أعلى درجة على مؤشر الأمن الغذائي عربيا بدرجة 73.6. وكانت إيرلندا في المركز الأول عالميا بدرجة 84.0. ويقاس المؤشر القضايا الأساسية للأمن الغذائي عبر 113 دولة.

مؤشر الأمن الغذائي العالمي ينشره "إيكونوميست إمبراكت" ويقوم بتحديث النموذج سنويا لالتقاط التغيرات السنوية في العوامل الهيكلية التي تؤثر على الأمن الغذائي. ويأخذ مؤشر

الأمن الغذائي العالمي (GFSI) يعين الاعتبار قضايا القدرة على تحمل خلال عدة مقاييس، وهي تكلفة الغذاء، وتوافره، وجودته وسلامته، والموارد الطبيعية والقدرة على الصمود في 113 دولة. مبني على 58 مؤشرا فريدا ليقيس محركات الأمن الغذائي في كل من البلدان النامية والمتقدمة. بعد تحقيق مكاسب سريعة في السنوات القليلة الأولى من إنشائها، بلغت درجات GFSI ذروتها في جميع الدول في عام 2019، قبل أن تنخفض على مدار السنين الماضية وسط جائحة فيروس كورونا والصراعات وتقلب المناخ. وأثرت التقلبات المتزايدة في أسعار المواد الغذائية منذ عام 2019 على مدى تكلفة الغذاء فقد تراجعت 70 دولة في تصنيفات المؤشر لسنة 2021 بسبب ارتفاع التكاليف. ويوضح المؤشر أن البلدان التي ليس لديها برامج شبكات أمان غذائية وطنية شاملة وممولة تمويلا جيدا لديها مستويات أعلى من الجوع. ويتبعون وجبات تفتقر إلى البروتين الجيد والمغذيات الدقيقة، ويكون الوصول إلى مياه الشرب محدودة.

#### الجدول 1: أداء السعودية عالميا وعربيا بناء على درجات الأمن الغذائي لسنة 2021

الترتيب العالمي	الترتيب العربي	قيمة المؤشر	
24	1	73,6	قطر
30	2	72,2	الكويت
35	3	71	الإمارات
40	4	70	عمان
43	5	68,5	البحرين
44	6	68,1	السعودية
49	7	64,6	الأردن
54	8	63,9	الجزائر
55	9	62,7	تونس
57	10	62,5	المغرب
62	11	60,8	مصر
106	12	37,8	سوريا
110	13	37,1	السودان
112	14	35,7	اليمن

المصدر: العربية، (2022)، ما هو ترتيب الدول العربية على مؤشر الغذاء العالمي؟، متوفر على الموقع الإلكتروني: <https://arabic.cnn.com/business/article/2022/04/05/food-security-index-2021-> infographic

من الجدول أعلاه يلاحظ أن السعودية تحتل المرتبة 44 عالميا و السادسة عربيا حيث بلغ مؤشر الأمن الغذائي العالمي فيها 68.1 و تسبقها كل من قطر(التي إحتلت المرتبة الأولى عربيا) ، الكويت، الإمارات العربية المتحدة، عمان والبحرين على التوالي. أما الدول العربية التي كانت الأسوأ على المؤشر عالميا وعربيا هي اليمن، السودان، وسوريا على التوالي.

**4.3** مجهودات المملكة العربية السعودية في مواجهة مشكلة الأمن الغذائي: استطاعت المملكة العربية السعودية تجاوز العقبات الطبيعية التي تقف عثرة في طريق تحقيق الأمن الغذائي لشعبها، عبر استراتيجيات وخطط مكتملة تجمع بين الاستزراع في الخارج، وتوظيف التكنولوجيا الحديثة في الإنتاج الداجني والحيواني، وزيادة الاهتمام بالصناعات الغذائية، حتى أصبحت الشركات السعودية أحد اللاعبين الكبار في أسواق الشرق الأوسط حاليا.

وظهر التطور الكبير ملف الأمن الغذائي في المملكة إبان أزمة "كورونا"، التي شهدت اتجاه كثير من الدول المصدرة للغذاء لفرض سياسات حمائية، وتقليص حجم الصادرات للخارج، فلم تواجه المملكة أي نقص في الطعام بمختلف أصنافه، ولم تشهد متاجرها موجة تكالب على الشراء.

واتبعت المملكة مجموعة من السياسات التي ساعدتها على تحقيق الأمن الغذائي لمواطنيها والتي تتمثل في:

أ. نقل النشاط الزراعي لدول أخرى: اتبعت المملكة استراتيجية جديدة، تعتمد على نقل النشاط الزراعي إلى دول أخرى، بمعنى أن الأراضي الزراعية في الدول الموردة للسعودية؛ مثل أوكرانيا وأستراليا والاتحاد الأوروبي والأمريكيتين، تكون مملوكة لمستثمرين سعوديين، الذين يزرعون المحصول المطلوب ويرسلونه للمملكة بمواصفات وكميات تحددها مؤسسة الحبوب. وهذه الاستراتيجية كانت على رأس أهداف تأمين الإمدادات الغذائية وضمان عدم شحها في الأسواق أو انقطاعها لأي سبب كان بيئيا أو سياسيا. لذلك تنوعت الدول المختارة في أكثر من قارة، ودخل القطاع الخاص بقوة في هذه الصناعة.

ب. إستراتيجية خماسية للأمن الغذائي: وضعت المملكة 11 برنامجا ضمن استراتيجيتها الخماسية للأمن الغذائي، تتضمن تحقيق نظام إنتاج غذائي محلي، مستدام للسلع ذات المزايا التفضيلية عبر رفع مستويات الاكتفاء الذاتي للسلع الملائمة للنظام البيئي وتحسين الإنتاجية والممارسات المستدامة في الإنتاج المحلي، ودعم صغار المزارعين وإنماء الزراعة الريفية، ودعم التطور المحلي لقطاع تصنيع المنتجات الغذائية الاستراتيجية، مع تقليل الفقد والهدار الغذائي) سيتم التعمق في هذه الإستراتيجية لاحقا).

ج. تطوير شبكات النقل والتخزين للغذاء: يعد تطوير شبكات النقل والتخزين للغذاء، إحدى الوسائل الأساسية لتحقيق الأمن الغذائي في المملكة، باعتبارها تزيد من العمر الافتراضي للمنتجات، وتحول دون تعرضها للتلف السريع خاصة في المناطق الحارة، لا سيما أنها تعتمد في شق كبير من حاجاتها على الاستيراد من الخارج، مما يجعل الاقتصاد يتكبد عبء الاستيراد والإهدار معا.

د. توعية المواطنين: قامت المملكة بحملات توعية للمواطنين توضح تكلفة إهدار الغذاء والتكلفة التي يتكبدها الاقتصاد لتحقيق الأمن الغذائي، وذلك من خلال تطوير نموذج عمل مؤسسي على المستوى الوطني وإعداد برامج تدريبية وتوعوية لإنماء قدرات الكوادر الوطنية حول مختلف المفاهيم والسياسات والعمليات المتعلقة بالأمن الغذائي، بما ينعكس على الاستثمار في البنية التحتية.

هـ. نظام معلومات فعال مع إدارة للأزمات وحالات الطوارئ: قامت المملكة أيضا ببناء قدرات مواجهة المخاطر المتعلقة بالأمن الغذائي وتصميم وإنشاء نظام فعال للمعلومات وإدارة المخاطر، ووضع البروتوكولات والأنظمة والقدرات الإلزامية وإدارة الأزمات وحالات الطوارئ، وتطبيقها وفحصها واختبارها وصياغة الآليات والسياسات المناسبة لتشغيل وإدارة المخزون الاستراتيجي للأغذية في المملكة، بالشراكة مع الجهات الفاعلة في القطاع الخاص.

و. الرفع من الإنتاجية: درست المملكة طلبا بإمكانية رفع إنتاجيتها من القمح إلى 1.7 ملايين طن سنويا مع إعادة النظر في رفع سعر شراء القمح ليكون ألفي ريال للطن، على أن يلتزم المزارع بعدم زيادة استهلاك المياه عن 5500 متر مكعب للهكتار، وعدم زراعة أي محصول صيفي بعد القمح والشعير حفاظا على المخزون، كما استغلت وزارة البيئة والمياه والزراعة المزايا النسبية لكل منطقة من ناحية المناخ ووفرة المياه، ما خلق نموا في الإنتاج وحقق نسب اكتفاء عالية في كثير من المنتجات الزراعية، وأكبه رفع في الجودة، وخفض استخدام المياه الجوفية للأغراض الزراعية.

5.3 إستراتيجيات أخرى: علاوة على ما سبق، اتبعت المملكة استراتيجيات أخرى، لدعم وتحقيق الأمن الغذائي لمواطنيها، وتمثل في الآتي:

أ. صناعة الغذاء: تولي المملكة حاليا اهتماما كبيرا بالتصنيع الزراعي، فقد دشنت شركة زراعية عملاقة تعنى بتصنيع التمور وكل منتجات شجر النخيل، وتعمل على تسويقها خارجيا، في ظل وجود نحو 30 مليون نخلة، بلغ إنتاجها في عام 2020 نحو 1.5 مليون طن.

تحتل منتجات مصانع حفظ وتجهيز الفاكهة والخضراوات قائمة مصانع الغذاء بالمملكة بنحو 296 مصنعا، تلتها «المخابز» بنحو 240 مصنعا، بينما يبلغ حجم الاستثمار في صناعة المنتجات الغذائية في المملكة 87 مليار ريال، تشكل 8% من إجمالي حجم الاستثمارات في القطاع الصناعي، وشكلت مصانع المنتجات الغذائية ما نسبته 11% من إجمالي عدد المصانع في المملكة، وتسهم في توفير أكثر من 82 ألف وظيفة.

وأوضح تقرير صادر عن المركز الوطني للمعلومات الصناعية، أن عدد مصانع الأغذية في المملكة بلغ حتى الربع الأول من سنة 2021 نحو 1121 مصنعا بنمو للنشاط بنسبة 9%، كما سجلت نموا قدره 61% في عدد التراخيص الصناعية الصادرة في عام 2020 عن 2019. سجلت صادرات المملكة في مجال الأغذية 13.5 مليار ريال عام 2018، احتلت بها القطاع المرتبة الرابعة في قائمة الصادرات المصنعة غير النفطية، وجاءت «منتجات الألبان» في المقدمة بصادرات أربعة مليارات ريال، تلتها «المخبوزات والحلويات» بنحو 2.2 مليار ريال، والحبوب 578 مليون ريال، والفاكهة والخضراوات بنحو 1.2 مليار ريال.

ب. إنتاج الألبان: أطلقت المملكة عام 2017، 3 مبادرات ضمن برنامج التحول الوطني، تستهدف تعظيم الإنتاج الحيواني والغذائي، لسد حاجة السوق المحلية، حيث بلغ حجم اللحوم الحمراء 30% من الاحتياج السوقي، ترتفع في قطاع إنتاج الدواجن إلى نسبة تناهز 48%. ووفقا للإحصاء الزراعي لعام 2016 الذي أصدرته الهيئة العامة للإحصاء، فإن المملكة تضم على أراضيها أكثر من 17.5 مليون رأس ضأن، وماغز بنحو 6.1 مليون، وإبلا بنحو 1.4 مليون رأس، وأبقارا بنحو 354 ألف رأس.

وبلغ عدد الشركات المتخصصة في إنتاج الألبان ومشتقاتها بنهاية 2020، نحو 12 شركة وطنية تنتج 7 ملايين لتر بسعة تعبئة يومية 18 مليون عبوة، تشمل 35 منتجا متنوعا من الحليب الطازج ومشتقاته تغطي مجمل الاستهلاك المحلي في أنحاء المملكة التي اتجهت نحو التصدير بنسبة تعادل 25% من منتجاتها المشتقة من الألبان إلى الأسواق الخليجية، بينما تبلغ صادرات الحليب نحو 56.4%.

وتبنت المملكة أحدث وسائل الإنتاج الحيواني في المزارع والاعتماد على التكنولوجيا، بعد انتهاء العمل منذ عقود بالنظام التقليدي للإنتاج الذي ساد الثمانينيات من القرن العشرين والتوسع الرأسي على حساب الأفقي بنشر السلالات الأجنبية والتحسين الوراثي للقطعان وتوفير الأجواء البيئية المناسبة لها لنمو الإنتاج.

ج. الإنتاج الداجني: تشهد صناعة الدواجن نموا قياسيافا في المملكة بعدما ارتفع الإنتاج من 7 آلاف طن سنويا عام 1971، ليبلغ 425 ألف طن عام 2000، و535 ألف طن في 2006، قبل أن يسجل 670 ألف طن تقريبا في 2016، و750 ألف طن عام 2019 بنسبة اكتفاء ذاتي تفوق 60% للدجاج اللاحم، وتزيد على 106% بالنسبة إلى إنتاج بيض المائدة. وتسجل المملكة أعلى دول العالم استهلاكافا للدجاج بمتوسط استهلاك الفرد 50 كغم سنويا، وتستهلك البلاد نحو 1.5 مليون طن سنويا، وهي نسبة مرتفعة للغاية لمقارنة بالدول المثيلة في عدد السكان، وهو ما يجعل المملكة تحتاج إلى استيراد النسبة المتبقية من الخارج، خاصة البرازيل التي تحتل المرتبة الأولى في التصدير للسوق المحلية.

ومن الجدير بالذكر أن الحكومة السعودية اتخذت عدة إجراءات لتنمية القطاع الداجني، وفي مقدمتها إعادة توجيه الدعم المالي المباشر لتلك المشروعات حسب نوع المنتج؛ خلافا لطريقة الدعم السابقة. ما من شأنه تعظيم الفائدة من الدعم الحكومي الموجه لتعزيز الإنتاج، ورفع جودة المنتج المحلي لجميع مشروعات إنتاج الدواجن، إضافة إلى المساهمة في استقرار تكلفة أسعار الدواجن للمستهلك النهائي، كما دشنت المملكة قبل سنوات برنامج «سجل» لتشجيع المزارع غير الرسمية للانضمام للتسجيل والتي قدرت أعدادها بمئات المزارع.

د. الإنتاج السمكي: وصل عدد المزارع المتخصصة في إنتاج الأسماك إلى نحو 55 حيازة، تحتوي على أكثر من ثلاثة عشر نوعا من الأسماك في مزارع الاستزراع السمكي، وتزايد الإنتاج بوتيرة سريعة لتبلغ صادرات المملكة من المنتجات السمكية المستزرعة عام 2019 نحو 60 ألف طن بقيمة تجاوزت مليار ريال.

وتعود تجربة الاستزراع بالمملكة إلى عام 1982، حينما تم الترخيص لأول مزرعة لإنتاج الأسماك البلطي في المنطقة الشرقية، وقد وقعت شركة «نيوم»، في أبريل 2021، مذكرة تفاهم لإنشاء مزرعة أسماك تعتبر الأكبر في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مع شركة «أسماك تبوك» محلي، تتعلق بتطبيق الجيل الجديد من تقنيات الاستزراع المائي داخل منطقة «نيوم»، بقدرة إنتاجية تصل إلى 70 مليون زريعة، وتحسين إنتاجية أنواع الأسماك المحلية في البحر الأحمر لتحقيق هدف المملكة بإنتاج 600 ألف طن من المنتجات السمكية بحلول عام 2030.

هـ. إنتاج الفاكهة: تنتج المملكة حاليا 50 نوعا من الخضراوات الشتوية على مساحة 100.7 آلاف فدان في مقدمتها محصول البطاطس بنسبة 30.6% من إجمالي المساحة المزروعة للخضراوات الشتوية، تلاه محصول البطيخ بنسبة 18.5%، ثم الطماطم بنسبة 15.3%، بينما

تنتج أيضا 40 نوعا من الخضراوات الصيفية على مساحة 80.4 آلاف فدان، علاوة على 40 نوعا في الصوب المحمية على مساحة 150 ألف فدان في 66.529 صوبة محمية، و19 نوعا من أزهار القطف المحمية على 380 فدانا.

ويبلغ عدد خلايا النحل في كل الحيازات الزراعية 38.8 آلاف خلية، وقد بلغ إجمالي إنتاج العسل نحو 109 أطنان، بينما تخطط الحكومة لتنمية المراعي النحلية لتعزيز المردود الاقتصادي للصناعة، مع مضي مؤسسات البلاد دعم الصناعة، في ظل النمو المستمر لأعداد النحالين الذين يمارسون الأساليب الحديثة لإنتاج العسل، والقدرة على زيادة عدد المتخصصين المؤهلين تأهيلا عاليا في هذا المجال.

وتستورد السعودية سنويا ما يقارب 25 ألف طن من العسل، لكن وزارة الزراعة تسعى إلى تغيير ذلك الوضع عبر حزمة برامج لتطوير قطاع صناعة وإنتاج عسل النحل في 2018، مؤكدة أن العسل يسهم بنحو 660 مليون ريال، تمثل 1.07% من إجمالي الناتج المحلي الزراعي في البلاد.

و. الزراعة الخارجية: بلغ حجم الاستثمارات السعودية الزراعية بالخارج أكثر من 10 مليارات ريال (3.75 مليار دولار) خلال الـ10 أعوام الأخيرة في عدة دول، من بينها السودان ومصر وإثيوبيا والمغرب، والتي تعتمد في قطاع منها على توظيف الذكاء الصناعي والتكنولوجيا الرقمية والحيوية لاستدامة النمو، وتحقيق أعلى منفعة اقتصادية.

فالسعودية تمضي بخطوات حثيثة في ملف الأمن الغذائي منذ سنوات، لكن جهودها تعاظمت خلال السنوات الأخيرة في ظل قناعة قياداتها بضرورة توفير خيارات الإمداد لمواجهة أي هزات في الطلب في بلد المنبع. فالمملكة لديها وفرة مالية تؤهلها للاستيراد في أي وقت، لكنها تعي جيدا أن التوريد قد يواجه أزمات طارئة؛ كالحرائق والفيضانات والأوبئة، بجانب تداعيات التغير المناخي التي تؤثر على الإنتاجية، ولذا سعت لتنويع استثماراتها لتشمل جميع القارات في آسيا وإفريقيا والأمريكيتين وأستراليا وأوروبا، بما يضمن سهولة الإمداد من أي مقصد، وفي أي وقت.

وقبل ثلاثة أعوام، نفذت الشركة السعودية للاستثمار الزراعي والإنتاج الحيواني (سالك)، التابعة لصندوق الاستثمارات العامة السعودي المملوك للدولة، أول عملية استثمار زراعي في أستراليا بشراء شركة "بالادجي"، التي تملك أرضا زراعية تتجاوز مساحتها 494 ألف فدان في منطقة زراعة القمح بولاية أستراليا الغربية، إلى جانب 40 ألف رأس من أغنام المارينو. واستحوذت "سالك"، قبل سنوات على شركة «مريا أجرو الزراعية» بأوكرانيا لتدير في الأخيرة نحو 494 ألف فدان، بعد استحواذها على شركتين زراعتين أوكرانيتين على مراحل

متعددة، ودمجها معا تحت اسم "كونتيننتال فارمز" لتدير 195 ألف هكتار من الأراضي الزراعية غرب أوكرانيا.

تملك الشركات السعودية أيضا استثمارات في البرازيل في قطاع الزراعة واللحوم والمنتجات الصناعية والكيميائية، بجانب مساحات من الأراضي في لوس أنجلوس وأريزونا، والأرجنتين، بعضها مزروع بالبرسيم المستخدم كأعلاف للأبقار، ويتم توريده للمملكة بانتظام لخدمة شركات إنتاج الألبان، ووفقا لآلية زراعة الأعلاف الخضراء التي تقضي بتوفير تلك الشركات احتياجاتها عبر الاستيراد من الخارج.

وتلك الاستراتيجية تضمن توريد الحدود المتوسطة للاحتياجات لمدى زمني طويل، خاصة أن المملكة راعت عنصر البعد الزمني والجغرافي للتوريد، فضخت استثمارات في دول قريبة منها، كمصر والسودان وإثيوبيا تتعلق بإنتاج السلع الأساسية، ويمكن نقل البضائع منها بطرق مختلفة سواء بریا أو بحريا أو جویا.

يعتبر القطاع الزراعي في إفريقيا الأكثر جذبا للمستثمرين السعوديين حاليا، حيث استطاعت أن تضع قدما في منطقة ستصبح خلال سنوات أكثر المناطق العالمية جذبا للاستثمارات المتعلقة بالغذاء، فالدراسات توضح أنه بحلول عام 2030 يمكن لقطاع الزراعة الإفريقية إنشاء سوق بقيمة تريليون دولار حال استغلال الموارد المائية المتجددة التي لم يتم استغلال سوى 2% منها.

تشير الدراسات الاقتصادية الإفريقية إلى أن السعودية تستثمر حاليا نحو مليوني هكتار في عددٍ من بلدان القارة السمراء التي تمتلك 60% من الأراضي غير المزروعة في العالم، ويعمل فيها 70% من الأيدي العاملة، ويمثل أيضا القطاع الأكثر نموا في التوقعات المستقبلية بنسبة تزيد على 31%. (مركز الوشم الأوسط لدراسات السياسة والإعلام، 2022).

ز. برنامج التنمية الزراعية الريفية 2025: أكدت وزارة البيئة والمياه والزراعة أن تدشين برنامج التنمية الزراعية الريفية 2025 بتكلفة بلغت 12 مليار ريال، أسهم في تنويع القاعدة الزراعية وتحقيق الأمن الغذائي بتوفير 43% من الاحتياجات الكلية لسكان المناطق المستهدفة، ونحو 19% من الاحتياجات الإجمالية للغذاء للمملكة.

أشارت الوزارة إلى أن القطاع الزراعي بالمملكة حقق معدلات إنتاج عالية رفعت إسهامه في الناتج المحلي إلى 61.4 مليارات ريال، وتمكنت المملكة من تحقيق نسب اكتفاء ذاتي في العديد من السلع الغذائية الاستراتيجية على سبيل المثال نسبة الاكتفاء الذاتي من الحليب الطازج بلغت 120% والتمور 111% والخضراوات 87% والبيض 116% والأسماك 45%.

ح. رؤية المملكة 2030: إن رؤية المملكة الطموحة 2030، ركزت ضمن جهود التنمية المستدامة على بناء قطاع زراعي مستدام، وتعزيز القطاعات الداعمة للنظم الغذائية، وتطوير النظم وتحسين الإنتاجية الزراعية، وعملت على تعزيز قدرات البحث والابتكار لضمان التقدم المستدام للأمن الغذائي.

4. إستراتيجية الأمن الغذائي في السعودية: بتاريخ 01 ماي 2018 صدر قرار مجلس الوزراء السعودي بالموافقة على إستراتيجية الأمن الغذائي للمملكة و الخطة التنفيذية لها، والتي جاءت إنطلاقاً من رؤية المملكة العربية السعودية 2030. تقدم هذه الإستراتيجية عرضاً تفصيلياً لمنظومة الأمن الغذائي في المملكة، مرتكزة على خمسة أهداف إستراتيجية وهي كما يلي: تحقيق نظام إنتاج غذائي محلي مستدام للسلع ذات الميزة التفاضلية، تحقيق تنوع وإستقرار لمصادر الغذاء الخارجية، وضمان الحصول على غذاء آمن ومغذ في المملكة، وتشجيع العادات الغذائية الصحية والمتوازنة، وبناء قدرات الجاهزية لمواجهة المخاطر المتعلقة بالأمن الغذائي، وتطوير عمل مؤسسي على المستوى الوطني وضمان حوكمة واضحة ومسؤولة. وقد تم ترجمة تلك الأهداف إلى 11 برنامجاً إستراتيجياً سيتم العمل عليه.

1.4 العناصر العشرة الرئيسية ضمن نطاق عمل إستراتيجية الأمن الغذائي: تتمثل

في:

- ✓ تشخيص وتحليل الوضع الراهن للأمن الغذائي في المملكة؛
- ✓ برنامج الإحتياطي و الخزن الإستراتيجي للأغذية؛
- ✓ نظام حوكمة متكامل للتنسيق بين القطاعات و الجهات ذات العلاقة؛
- ✓ نظام للإنذار المبكر للأمن الغذائي متضمناً نظام معلومات الأسواق الزراعية؛
- ✓ برنامج وطني للحد من الفاقد والهدر من الغذاء؛
- ✓ سياسة وطنية لتجارة الأغذية و إستيرادها و إتفاقيات و أطر للشراكة مع الدول المستهدفة؛
- ✓ التحليل التنظيمي للمؤسسة العامة للحبوب و المؤسسات ذات العلاقة بالأمن الغذائي لتحديد نقاط القوة والضعف و التحسينات الممكنة؛
- ✓ برنامج تدريبي وتوعوي يتناول مختلف جوانب الأمن الغذائي و التغذية؛
- ✓ إستراتيجية لتشجيع الإستثمار الزراعي السعودي في الخارج؛ تعزيز مشاركة المملكة العربية في اللجان و الإتفاقيات و المعاهدات الخاصة بالأمن الغذائي.

## 2.4 رؤية الأمن الغذائي للمملكة العربية السعودية: تمت صياغة رؤية جديدة للأمن الغذائي

تتيح سد الإحتياجات من السلع الغذائية في الحالة المستقرة وحالة الطوارئ على النحو التالي:

أ. الحالة المستقرة: العمل على توفير غذاء آمن ومغذ للجميع في المملكة العربية السعودية بطريقة مستقرة ومستدامة؛

ب. الحالة الطارئة: التأمين السريع والموثوق لسلع آمنة و أساسية، بأسعار سائدة للجميع في المملكة خلال الأزمات .

## 3.4 الأهداف الإستراتيجية لتحقيق الرؤية الجديدة و التصدي لتحديات الأمن الغذائي

الرئيسية: تتمثل تلك الأهداف في:

- ✓ تحقيق نظام إنتاج غذائي محلي مستدام للسلع ذات الميزة التفاضلية؛
- ✓ تحقيق تنوع وإستقرار مصادر الغذاء الخارجية ؛
- ✓ ضمان الحصول على غذاء آمن ومغذ في المملكة وتشجيع العادات الغذائية الصحية و المتوازنة؛
- ✓ بناء قدرات الجاهزية لمواجهة المخاطر المتعلقة بالأمن الغذائي؛
- ✓ تطوير نموذج عمل مؤسسي على المستوى الوطني وضمن حوكمة واضحة و مسؤولة (وزارة البيئة و المياه و الزراعة، 2018، الصفحات 7-10).

## 4.4 تطوير نموذج عمل مؤسسي على المستوى الوطني وضمن حوكمة واضحة.

كل تلك البرامج لها برامج فرعية و آثار على كل من الأمن الغذائي (بصورة مباشرة) وعلى الجوانب السياسية ، الإجتماعية و الإقتصادية (بصورة غير مباشرة). فمثلا بالنسبة لبرنامج تحقيق نظام إنتاج غذائي محلي مستدام و الذي يضم تحته برامج فرعية وهي: الإنتاج الزراعي المستدام و صناعة الأغذية وبرنامج آخر أطلق عليه الفقد والهدر الغذائي . هذا البرنامج الإستراتيجي يؤثر على الأمن الغذائي بصورة مباشرة من خلال ضمان التوفر و القدرة على النفاذ و تحقيق الإستدامة . أما آثاره غير المباشرة فستكون على الجوانب الإجتماعية و الإقتصادية.

يتوقع تنفيذ الإستراتيجية في فترة تمتد على مدار 15 سنة بكلفة قيمتها 3,7مليار ريال سعودي .

## جدول 2. الجدول الزمني لتنفيذ الإستراتيجية وموازنتها(2017-2030)

## إستراتيجية الأمن الغذائي في المملكة العربية السعودية

خطوة العمل	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024	2025	2026	2027	2028	2029	2030	الموازنة له سنوات (مليون ريال)
1- تحقيق نظام إنتاج غذائي محلي مستدام															360
1.1 الإنتاج الزراعي المستدام وصناعة الأغذية															130
1.2 فقد والهدر الغذائي															230
2- تحقيق تنوع واستقرار مصادر الغذاء الخارجية															1,970
2.1 برنامج تجارة الأغذية والبائت التعاون															150
2.2 الاستثمار الزراعي في الخارج															1,820
3- ضمان الحصول على غذاء آمن ومغذي المملكة وتشجيع المعاد الغذائية المتولدة															60
3.1 التغذية															50
3.2 شبكات الأمان الاجتماعي															0
3.3 سلامة الغذاء															10
4- بناء قدرات الجاهزية لمواجهة المخاطر المتعلقة بالأمن الغذائي															1,240
4.1 نظام الإنذار المبكر وإدارة حالات الطوارئ															10
4.2 المخزون الاستراتيجي															1,230
5- تطوير نموذج عمل مؤسسي على المستوى الوطني وضمان حوكمة واضحة															40
5.1 نظام الحوكمة															20
5.2 بناء القدرات															20

نشاط متواصل/ نشاط متابعة

نشاط محدد المدة

22

المصدر: (وزارة البيئة و المياه و الزراعة، 2018، صفحة 21)

من الجدول أعلاه يلاحظ أن لكل برنامج إستراتيجي وبرامجه الفرعية مدة محددة للتنفيذ و للمتابعة كما خصص له ميزانية محددة خلال فترة خمس سنوات. فبالنسبة لبرنامج تحقيق نظام إنتاج غذائي محلي مستدام حددت له فترة ممتدة من 2017 حتى بداية 2023 بموازنة تقدر ب 360 مليون ريال سعودي على أن تبقى متابعته لغاية 2030.

أما بالنسبة برامجه الفرعية فقد خصص للإنتاج الزراعي المستدام وصناعة الأغذية موازنة تقدر ب 130 مليون ريال سعودي حيث إمتد نشاطه من 2017 إلى بداية 2018 على أن تستمر المتابعة لغاية 2026. أما الفقد والهدر فقد خصصت له ميزانية تقدر ب 230 مليون ريال سعودي على أن ينفذ إلى غاية بداية 2023 وتستمر المتابعة له لغاية 2030.

تواجه فيه السعودية تحديات كبيرة بخصوص الأمن الغذائي. وفي هذا التقرير، نستعرض تفاصيل المبادرة الوطنية التي أطلقتها المملكة لتعزيز دورها في مجال سلاسل الإمداد العالمية، والاستراتيجيات التي واجهت بها المملكة مشكلة الأمن الغذائي، والنتائج المترتبة عليها.

### 5.4 برامج الأمن الغذائي:

ترجمت الأهداف الإستراتيجية الخمسة إلى 11 برنامجا إستراتيجيا جاهزا للتنفيذ وهي كالتالي:

## 1.5.4 تحقيق نظام إنتاج غذائي محلي مستدام للسلع ذات الميزة التفاضلية:

تتكون من برنامجين تفضيلين هما:

أ. الإنتاج الزراعي المستدام وصناعة الأغذية:

مسؤول عن تنفيذه كلا من وزارة البيئة و المياه والزراعة ووزارة الطاقة والصناعة و الثروة المعدنية. والهدف هو رفع مستويات الإكتفاء الذاتي للسلع الملائمة للنظام البيئي السعودي؛ تحسين الإنتاجية وتشجيع إعتتماد الممارسات المستدامة في الإنتاج المحلي، دعم صغار المزارعين و إنماء الزراعة في المناطق القروية والريفية، ودعم التطوير المحلي لقطاعات تصنيع المنتجات الغذائية الإستراتيجية؛

ب. الفقد والهدر الغذائي: مسؤول عن تنفيذه وزارة البيئة و المياه و الزراعة. الهدف من ذلك هو إعداد برامج للحد من الفقد والهدر الغذائي؛

## 2.5.4 تحقيق تنوع واستقرار مصادر الغذاء الخارجية: يتفرع عنه ما يلي:

أ. برنامج تجارة الأغذية وآليات التعاون:

مسؤول عن تنفيذه كل من وزارة التجارة والإستثمار ووزارة البيئة و المياه و الزراعة. حيث يسعيان إلى إنشاء آليات و أطر للشراكات التجارية، تحويل المملكة إلى مركز إقليمي لتجارة الأغذية، تفعيل آليات التعاون في مجال الأمن الغذائي بين دول مجلس التعاون الخليجي وعلى المستوى الإقليمي والدولي، وتعزيز مشاركة المملكة في المنظمات و الإتفاقات الدولية الخاصة بالأمن الغذائي؛

ب. الإستثمار الزراعي في الخارج: تنفذه وزارة البيئة و المياه و الزراعة تسعى إلى إعداد و إطلاق خطة للإستثمار الزراعي في الخارج تركز على الأمن الزراعي؛

## 3.5.4 ضمان الحصول على غذاء آمن ومغذ في المملكة وتشجيع العادات الغذائية

الصحية والمتوازنة: وتتفرع إلى:

أ. التغذية: تنفذه وزارة الصحة وتسعى إلى إطلاق البرامج التوعوية لتشجيع العادات الغذائية الصحية؛

ب. شبكات الأمان الإجتماعي: تنفذه وزارة العمل و التنمية الإجتماعية، حيث تسعى إلى إعتتماد برامج متكاملة لشبكات الأمان الإجتماعي تعنى بالفئات الأكثر حاجة؛

ج. سلامة الغذاء: تنفذه الهيئة العامة للغذاء والدواء. تسعى إلى تحديث الأنظمة و

الإجراءات الخاصة بالأمن الغذائي بما يرتقي إلى المعايير الدولية، وضمان تطبيقها؛

#### 4.5.4 بناء قدرات الجاهزية لمواجهة المخاطر المتعلقة بالأمن الغذائي:

أ. نظام الإنذار المبكر وإدارة حالات الطوارئ: مسؤول عن تنفيذها وزارة البيئة والمياه والزراعة و المؤسسة العامة للحبوب. تسعيان إلى تصميم و إنشاء نظام فعال للمعلومات و إدارة المخاطر في مجال الأمن الغذائي، ووضع البوتوكولات و الأنظمة و القدرات اللازمة لإدارة الأزمات و حالات الطوارئ و تطبيقها و فحصها و إختبارها؛

ب. المخزون الإستراتيجي من الغذاء: مسؤول عن تنفيذها وزارة التجارة و الإستثمار و المؤسسة العامة للحبوب. تعملان على صياغة الآليات و السياسات المناسبة لتشغيل و إدارة المخزون الإستراتيجي للأغذية في المملكة، بالشراكة مع الجهات الفاعلة في القطاع الخاص؛

#### 5.5.4 تطوير نموذج عمل مؤسسي على المستوى الوطني و ضمان حوكمة واضحة و مسؤولية:

أ. نظام الحوكمة: تنفذه وزارة البيئة و المياه و الزراعة تعمل على صياغة نظام حوكمة فعال و وضع الإطار التنظيمي الملئم للأمن الغذائي في المملكة؛

ب. بناء القدرات: تنفذه البيئة و المياه و الزراعة، تقوم بإعداد البرامج التدريبية و التوعية لإنماء قدرات الكوادر الوطنية و مهاراتها و كفاءتها في مختلف المفاهيم و السياسات و العمليات المتعلقة بالأمن الغذائي و تشجيع الإستثمار في البنية التحتية الضرورية (وزارة البيئة و المياه و الزراعة، 2018، صفحة 18).

#### 5. الأثار المباشرة للإستراتيجية على الأمن الغذائي و غير المباشرة على المستويات السياسية و الإجتماعية و الإقتصادية:

تتعدد آثار الإستراتيجية على الأمن الغذائي سواء بصورة مباشرة عليه أو بصورة غير مباشرة على المستويات السياسية و الإجتماعية و الإقتصادية و فيما يلي يبرز الجدول الموالي ذلك.

جدول رقم (02): الأثار المباشرة للإستراتيجية على الأمن الغذائي و غير المباشرة على

المستويات السياسية و الإجتماعية و الإقتصادية

الأثار غير المباشرة			الأثار على الأمن الغذائي				البرامج الإستراتيجية
إقتصادي	إجتماعي	سياسي	الإستدامة	الصحة و السلامة	القدرة على النفاذ	التوفر	
●	●		●		●	●	1. تحقيق نظام إنتاجي غذائي محلي مستدام
●	●		●		●	●	1.1 الإنتاج الزراعي المستدام / صناعة الأغذية

إلهام بشكر، نزهة بالقدرة

•			•		•	•	2.1 الفقد والهدر الغذائي
•	•	•	•		•	•	2. تحقيق تنوع و استقرار مصادر الغذاء الخارجية
•	•	•	•		•	•	1.2 برنامج تجارة الأغذية وآليات التعاون
•	•	•	•		•	•	2.2 الإستثمار الزراعي في الخارج
•	•	•	•	•	•		3. ضمان الحصول على غذاء آمن و مغذ في المملكة وتشجيع العادات الغذائية المتوازنة
•	•		•	•			1.3 التغذية
	•	•		•	•		2.3 شبكات الأمان الإجتماعي
	•			•			3.3 سلامة الغذاء
	•	•			•	•	4. بناء قدرات الجاهزية لمواجهة المخاطر المتعلقة بالأمن الغذائي
	•	•			•	•	1.4 نظام الإنذار المبكر و إدارة حالة الطوارئ
	•				•	•	2.4 المخزون الإستراتيجي
•	•	•	•	•	•	•	5. تطوير نموذج عمل مؤسسي على المستوى الوطني وضمان حوكمة واضحة
		•		•	•	•	1.5 نظام الحوكمة
•	•			•	•	•	2.5 نظام القدرات

المصدر: (وزارة البيئة و المياه و الزراعة، 2018، صفحة 21)

من الجدول أعلاه يلاحظ أنه تم وضع العديد من البرامج الاستراتيجية وهي :

- ✓ تحقيق نظام إنتاجي غذائي محلي مستدام؛
  - ✓ تحقيق تنوع و إستقرار مصادر الغذاء الخارجية؛
  - ✓ ضمان الحصول على غذاء آمن و مغذ في المملكة وتشجيع العادات الغذائية المتوازنة؛
  - ✓ بناء قدرات الجاهزية لمواجهة المخاطر المتعلقة بالأمن الغذائي؛
- 6. النتائج المترتبة على الجهود السعودية في مجال الأمن الغذائي:**
- ✓ نجحت السعودية في مواجهة تحدي الأمن الوطني الغذائي، لأنها بدأت منذ 2015 بتطوير استراتيجية الأمن الغذائي التي تعتمد على الإنتاج المحلي، والاستزراع خارج السعودية، وتنوع مصادر الغذاء؛
  - ✓ نتيجة للسياسات التي تتبعها السعودية في مجال الأمن الغذائي، أصبحت حالياً، بأكبر طاقات تخزينية في الشرق الأوسط للقمح والدقيق بما يتجاوز 3.3 ملايين طن بطاقة طحن يومية تتجاوز 15 ألف طن، بجانب جني المملكة ثمار استثماراتها الزراعية في الخارج الذي تجسد في جوان 2021 بوصول أول باخرة قمح من إنتاج استثمارات الشركة السعودية للاستثمار الزراعي والإنتاج الحيواني (سالك) في أستراليا بكمية 60 ألف طن، ضمن الكمية المتعاقد عليها التي يصل إجماليها لـ355 ألف طن؛
  - ✓ كما أصبحت المملكة تملك خيارات واسعة في مصادر القمح، سواء عبر المناقصات العالمية التي يتم طرحها والمناقصات الخاصة بالمستثمرين السعوديين بالخارج والمخصص لها 10% من مشتريات القمح سنوياً؛
  - ✓ للمملكة مستقبل واعد في طريق تصدير الغذاء وليس إنتاجه فقط، فالأمن الغذائي يتحقق عبر عدة عناصر، في مقدمتها توافر كميات كافية من غذاء مناسب من إنتاج محلي أو مستورد، وإتاحته وتوفيره بكل السبل، وبصورة مناسبة لممارسات التخزين مع استدامة توافره في جميع الأوقات حتى في الحالات الطارئة. والواقع السعودي يشير إلى أن المملكة تتوافر فيها جميع تلك العناصر؛
  - ✓ وأخيراً، يجب أن تستفيد المملكة من أزمة فيروس "كورونا"، والحرب بين روسيا وأوكرانيا، وأن تنظر باهتمام لتوطين المنتجات الزراعية. بخاصة الغذائية. وتطوير تقنياتها، وتدريب الأيدي العاملة السعودية في مختلف القطاعات الزراعية. وعمل الدراسات، والخطط المستقبلية وتتوسع في مراكز التموين، وتجعلها تعمل، ومليئة بالمواد الغذائية، رغم الطلب الاستهلاكي الكبير عليها (مركز الوشم الأوسط لدراسات السياسة والإعلام، 2022).

## 7. الخاتمة:

تواجه المملكة العربية السعودية العديد من المشاكل في تحقيقها لأمنها الغذائي لا تقتصر على التحديات الخارجية فقط (الإعتماد الكبير على الإمدادات الغذائية المستوردة مثلا) بل تتعداها لجملة هامة من المشاكل الداخلية (زيادة تكلفة الزراعة شح ومحدودية الموارد الطبيعية؛ مخاطر التلوث خلال نقل الغذاء؛ عدم كفاية نظام معلومات الأسواق الزراعية؛ مخاطر التغير المناخي الذي يتسبب في الكثير من الكوارث الطبيعية مثل السيول والعواصف؛ المعدلات المرتفعة للفقد و الهدر الغذائي؛...إلخ).

و سعيا منها لمواجهة التحديات سابقة الذكر وتحقيق أمنها الغذائي إعتمدت المملكة العربية السعودية على جملة من البرامج والإستراتيجيات أهمها ما يلي: إستراتيجية خماسية للأمن الغذائي، تطوير شبكات النقل والتخزين للغذاء، إقامة العديد من الصناعات الغذائية...إلخ. كما أن رؤية المملكة الطموحة 2030، ركزت أيضا ضمن جهود التنمية المستدامة على بناء قطاع زراعي مستدام، وتعزيز القطاعات الداعمة للنظم الغذائية، وتطوير النظم وتحسين الإنتاجية الزراعية، وعملت على تعزيز قدرات البحث والابتكار لضمان التقدم المستدام للأمن الغذائي. و إستثمرت أيضا في العديد من بلدان العالم كالمغرب، البرازيل السودان...إلخ.

حققت السعودية نتائج هامة في مجال الأمن الغذائي أبرزها ما يلي: الإعتماد على الإنتاج المحلي و الإستزراع خارج السعودية وتنوع مصادر الغذاء، كما عملت على تثقيف شعبها من خلال الحملات التوعوية لخفض الهدر الغذائي، كما صارت تمتلك أكبر طاقات تخزينية في المنطقة للقمح و الدقيق...إلخ.

رغم ما تحقق من نتائج كان بإمكان استغلال الفوائض المالية المتوفرة لديها لاستئجار المزيد من ملايين الأراضي الزراعية في دول مثل السودان وإثيوبيا والجزائر والصومال وغيرها من الدول الأفريقية والأوروبية وزراعتها بالحبوب بحيث تحقق الاكتفاء الذاتي، بدلا من تخصيص مليارات الدولارات سنويا لاستيراد القمح والذرة وغيرها من الحبوب من دول عدة.

## 8. قائمة المراجع:

### المقالات:

- علي مكيد ، و فريدة بن عياد، (2018). واقع الأمن الغذائي الجزائري في ظل مؤشرات الأمن الغذائي العالمي، مجلة البحوث و الدراسات العلمية، 12(02).
- وسيلة واعر، و قرمية دوفي، (2021)، دراسة تحليلية لوضع الأمن الغذائي العربي في ظل مؤشرات الأمن الغذائي العالمي خلال الفترة 2009-2018، مجلة دراسات و أبحاث إقتصادية في الطاقات المتجددة، 08(02).

### مواقع الانترنت:

-الأمن الغذائي في الدول العربية (بلا تاريخ)، من  
<https://www.amf.org.ae/sites/default/files/publications/2022-02/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D8%B4%D8%B1%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D9%88%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%94%D9%85%D9%86%20%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%B0%D8%A7%D9%8A%D9%94%D9%8A.pdf> (consulté le 22/07/2023)

-العربية (2022)، ما هو ترتيب الدول العربية على مؤشر الغذاء العالمي؟، من  
<https://arabic.cnn.com/business/article/2022/04/05/food-security-index-2021-infographic>

-عبد السلام م، (2022) السعودية والأمن الغذائي الغائب، من  
<https://www.alaraby.co.uk/economy/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%B0%D8%A7%D8%A6%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%A7%D8%A6%D8%A8>  
(consulté le 15/07/2023)

- مركز الوشم الأوسط لدراسات السياسة والإعلام (2022). الأمن الغذائي في السعودية.. استراتيجيات وأهداف. تاريخ الاسترداد 18 07 2023، من  
<https://wapams.com/?p=4579> (consulté le 18/07/2023)

التقارير: وزارة البيئة و المياه و الزراعة (2018)، استراتيجية الأمن الغذائي وخطة التنفيذ -ملخص تنفيذي-. المملكة العربية السعودية.